

أزال من أمامي بعض اثار جولتي الصباحية وامتألت بشحنة من التحدى ، وليكن ما يكون ، لقد قدمت ما أرضى ضميرى ، وسأمضى فيه حتى يقضى الله أمراً كان مفعولاً .

أمر واحد اكتشفته بعد أن جاءتنى أرقام توزيع العدد الأول ، ولم تكن محققة للنجاح الذى توقعته ، هو أن ما وزعه « الأسبوع » فى العالم العربى يكاد يكون متساوياً مع ما وزع فى مصر .. هل ذلك بسبب أن قراء هذا العالم هم من نوعية أخرى غير القراء المصريين ؟ أم أن التطور الذى دخل على المادة الصحفية فى مصر لم يكن قد وصل بعد إلى الدول العربية الأخرى ؟ أم أن القراء فى غير مصر أهم أكثر طلباً للمثالية والحدية الغالبة على المادة الصحفية ؟ .

وتغضى الأسابيع ، والصحيفة بكل طاقمها من الشباب تتحدى وتكافح وتناضل .. وكان والذى يمدنى بين الوقت والآخر بما يساعدى على الإستمرار ، ولكنى كنت أحس بأن هذا يجب أن يتوقف عند حد ، ذلك أن فى التمويل المتصل اعتداء على حق غيرى .. حق أخوتى وأسرتى ، إلا أنى كنت متردداً فى اتخاذ القرار الأخير ، إلى أن وقع ما فرض على اتخاذها .. ونهايتها .

كانت هيئة التحرير قد أعدت تحقيقاً صحفياً عن سيطرة كبار تجار الفاكهة على منتجات مزارعها ، وأنهم بهذه السيطرة يتحكمون فى رفع الأسعار . وتناول التحقيق شبهة إشتراك بعض المسئولين مع هؤلاء التجار ، ولقد أحس كبيرهم ويدعى المعلم زيدان من تحركات مندوبى « الأسبوع » ومساءلتهم للكثيرين عما يجرى فى سوق الفاكهة بأن أمراً صحفياً ما يدبر لهم ، ففوجئت بزيارة يقوم بها المعلم لدار « الأسبوع » يعرض شراء الموضوع كإعلان بشرط موافقته على مضمون الموضوع .

ولم أفاجأ بهذا العرض . ذلك أن هذا الأسلوب هو ما كان متبعاً فى بعض الصحف .. أن ينشر الإعلان فى صورة تحقيق صحفى دون أن يقال للقراء أن مادته « إعلانية » .

ولن أدعى أنى طردت الرجل من مكنتى ، بل جلست أحدث إليه حديثاً طويلاً ، أردت من ورائه الوقوف على المزيد من قدرات رأس المال على التلاعب بعقول الجماهير عن طريق ما ينشر فى الصحف . ولكن الرجل لم يشبع رغباتى ، ولعله أدرك هدفى من هذا الحوار فآثر ألا يقدم لى مزيداً من المعلومات التى أضيفها إلى تحقيق « الأسبوع » ، واكتفى بالإنصراف غاضباً لأنه لم يصل إلى غايته ، ولم يحصل على ما أراد ، وصدر العدد وبه التحقيق الذى أراد المعلم زيدان شراء مادته وتسخيرها لأغراضه .

إلا أن هذه المقابلة ، وصحيفتى تحارب عبثاً من أجل البقاء أسبوعاً بعد أسبوع ، قد أكدت لى أن رأس مالى المحدود - والذى كاد أن ينفد أو هو قد نفذ فعلاً - قد دخل مرحلة السيطرة الشرعية على المشروع ، وأن ما يعتمد عليه غيرى من بيع الكلمة المطبوعة بأى ثمن لم يعد صالحاً لى . ولا أنا صالح له .